مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 03 – ديسمبر 2021

OEB Univ. Publish. Co.

قراءة اقتصادية في إمكانات قطاع السياحة في الجزائر

An economic review of the tourism sector's potentials in algeria

د.جمال بوعترس*، جامعة قسنطينة-2-، الجزائر.
djamel.bouatrous@univ-constantine2.dz

تاريخ التسليم:(2020/10/26)، تاريخ المراجعة:(2020/11/06)،تاريخ القبول:(2020/12/07)

ملخص :

حظيت السياحة باهتمام كبير من طرف الحكومة الجزائرية لما لها من قدرة هائلة على تحريك عجلة النمو، حيث عملت على استغلال كل ما تتوفر عليه من مقومات للنهوض بالسياحة، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات للارتقاء بالعرض السياحي، غير أن مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري لا تزال ضعيفة، الأمر الذي أبقى الجزائر في المراتب الأخيرة حسب مؤشر تنافسية القطاع السياحي، وعليه يتطلب من الحكومة الجزائرية إعادة النظر بجدية فيما تم وضعه من خطط ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

الكلمات المفتاحية: مقومات السياحة الجزائرية، مساهمة السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

Abstract :

Tourism has received great attention from the Algerian government for its tremendous ability to stir the wheel of growth. Algeria has endeavored to exploit all its potentials to develop tourism through the enactment of a set of laws and legislations that may improve the tourism offer, however the contribution of the tourism sector to the Algerian economy remains weak which has always kept Algeria in the lag ranks according to the tourism competitiveness index, therefore the Algerian government is compelled to reconsider the seriousness of executing the strategies and plans that were established within the tourism planning guidelines, horizons 2030.

Key words: Potentials of the Algerian tourism, Tourism contribution, Tourism planning guidelineshorizons2030

* المؤلف المراسل: د.جمال بوعترس، الإيميل: djamel.bouatrous@univ-constantine2.dz

مقدمة:

تعتبر السياحة من أهم القطاعات لدى اقتصاديات الكثير من الدول، الأمر الذي جعلها تقع ضمن أولوياتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأنها تنمو بوتيرة متسارعة مما سيؤدي حتما بباقي القطاعات إلى الاستجابة لهذا النمو نظرا للارتباط الوثيق بينهم، الأمر الذي يمكن أن يجعل منها بديلا مهما لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وبالأخص تلك التي تعاني من تبعيتها للريع البترولي على غرار الجزائر التي تبحث بشكل دائم عن الخروج من التبعية للمحروقات وإيجاد بدائل تمكنها من تحقيق تنمية شاملة.

تتوفر الجزائر على العديد من الإمكانات التي تساعد على تحقيق قفزة في مجال السياحة وتحقق أهدافها التنموية، ففضلا عن كونها أكبر دولة مساحة في أفريقيا واحتلالها موقعا استراتيجيا شمال القارة فإن مقوماتها الطبيعية تؤهلها لتصبح من أبرز الأقطاب السياحية على المستوى الإقليمي والدولي، فتضاريسها متنوعة وتتمايز بين سواحل، مرتفعات وهضاب، ودون أن ننسى الجنوب الذي يحتوي على صحراء هي من أفضل وأجمل الصحاري على الإطلاق وتضاريسها شاهدة على ذلك، ناهيك عن مقوماتها الحضارية والتاريخية الممتدة لآلاف السنوات مخلفة ورائها الكثير من المعالم الأثرية ومشكلة متحفا طبيعيا على الهواء.

إن كل ما تزخر به الجزائر من مقومات النهوض بقطاع السياحة يبقى من دون جدوى إذا لم تتوفر الإرادة لاستغلالها، ووعيا من الدولة بأن السياحة يمكن أن تقود قاطرة التنمية فقد سعت الحكومات المتعاقبة منذ فترة من الزمن إلى إعطاء الأولوية للسياحة، ويتجلى ذلك من خلال قيامها بمجموعة من الإصلاحات تضمنت إصدار قوانين وتشريعات تدعم من خلالها قطاع السياحة، فضلا عن وضعها لإستراتيجية تجعل من الجزائر وجهة سياحية بامتياز مطلع العام 2030.

ما مدى مساهمة قطاع السياحة في دعم الاقتصاد الوطني بالنظر إلى إمكانات القطاع والجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا الإطار؟

من أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على التساؤل الرئيسي سنتعرض بالتحليل للمحاور التالية:

- إمكانات القطاع السياحي في الجزائر؛
- مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية (2007-2017)؛
- إستراتيجية السياحة في الجزائر آفاق 2030.

2.إمكانات القطاع السياحي في الجزائر

تحوز الجزائر على إمكانات هائلة يمكن أن تجعلها في طليعة البلدان المستقطبة للسياح، على غرار مقوماتها المتنوعة (طبيعية، حضارية، ثقافية، تاريخية،...) وإرادة حكوماتها المتعابقة التي برزت من خلال جملة القوانين التي تدعم بها قطاع السياحة، والتي تركت أثرا على عديد القطاعات، بما فيها القطاع السياحي.

1.2.مقومات السياحة الجزائرية :

لعل من أهم المقومات التي تزخر بها الجزائر والتي يعول عليها قطاع السياحة هي تلك التي تكسبها ميزة وتجعل من عرضها السياحي فريد من نوعه، ولذلك فقد تم التركيز على ما يلي:

1.1.2.المقومات الطبيعية: تعد الجزائر أكبر دولة أفريقية، حيث تتربع على مساحة قدرها 741 381 2 كلم^2 ، تحتوي على العديد من المقومات الطبيعية على غرار السهول، الهضاب، الجبال، (مناجلية، 2017، ص 4) وغيرها من التضاريس الواقعة شمالا والتي يمكن استغلالها في تطوير المنتوج السياحي الجزائري، كالسياحة الشاطئية والسياحة الجبلية أو حتى الترفيه والألعاب الشتوية بالأخص وأن قمة لالة خديجة وجبال تيكجدة والشريعة تناسب رياضة التزلج على الثلج، أما الجنوب الجزائري فهو عبارة عن منطقة صحراوية تحتل مساحة 80 % من المساحة الكلية للجزائر، وبالتالي فهي تعتبر من أكبر الصحاري في العالم وأكثرها جذبا للسياح، نظرا لما تحتويه من واحات وحقول نخيل، كثبان رملية، هضاب صخرية وسهول حجرية، بل حتى الجبال ومن بينها الهقار ذات التكوين البركاني والتي تحتل مساحة 550000 كلم^2 .

2.1.2.الحضارية والتاريخية: إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية، وشاهدا على انتمائها للفضاء الإسلامي المتوسطي والأفريقي، فالمعالم التاريخية والمتاحف توثق لعراقة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية فالبيزنطية والرومانية وأخيرا الحضارة الإسلامية التي بقيت قلعة بني حماد شاهدة عليها.

لقد قامت منظمة اليونيسكو بتصنيف سبعة مناطق أثرية ضمن التراث العالمي (http//:whc.unesco.org) consulté le 28/05/2020 الواجب حمايته وهي:

- ✓ **منطقة الطاسيلي:** تم تصنيفها من طرف اليونيسكو سنة 1982.
- ✓ **الآثار الرومانية بتيبازة:** أدخلت ضمن التراث العالمي سنة 1982.
- ✓ **منطقة جميلة:** ، صنفت سنة 1982 من طرف منظمة اليونيسكو كتراث عالمي.
- ✓ **منطقة تيمقاد:** مصنفة عالميا من طرف اليونيسكو منذ سنة 1982.
- ✓ **قصبة الجزائر:** تم تسجيلها سنة 1992 ضمن التراث العالمي.
- ✓ **وادي ميزاب:** يحتوي على خمسة قصور محصنة، صنفت ضمن التراث العالمي سنة 1982.
- ✓ **قلعة بني حماد:** تتواجد القلعة في ولاية بجاية، سجلت ضمن التراث العالمي في 1980.

2.2.الجهود المبذولة لتطوير قطاع السياحة في الجزائر: تمثلت هذه الجهود في سن مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية نذكر منها ما يلي:

- ✓ قانون 03-03 الصادر عن رئاسة الجمهورية والذي يتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، حيث نص هذا القانون على: (قانون 03-03، 17 فبراير 2003):
  - الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والمواقع السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة؛

- إدراج مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- حماية المقومات الطبيعية للسياحة؛
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني لأغراض سياحية؛
- إنشاء عمران مهيأ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.

✓ مرسوم تنفيذي رقم 07-86 الصادر عن رئاسة الحكومة، والذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، حيث توضح المادة الثانية من هذا المرسوم مجموعة القواعد العامة والخاصة بتهيئة واستعمال منطقة توسع سياحية والمواصفات الخاصة بالتعمير والبناء. (مرسوم تنفيذي رقم 07-86، 11 مارس 2007)

✓ مرسوم تنفيذي رقم 11-77 الصادر عن الوزارة الاولى، والمتضمن الإعلان عن مناطق التوسع السياحي، بولاية الطارف.(مرسوم تنفيذي رقم 11-77، 16 فبراير 2011)

✓ قرار وزير السياحة والصناعة التقليدية والذي يتضمن تقرير إعداد مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية بولاية الشلف. (قرار وزاري، 10 أبريل 2013)

✓ قرار وزاري مشترك بين وزارة المالية ووزارة السياحة والصناعة التقليدية الصادر في 02 مارس سنة 2014 والذي يحدد قائمة التجهيزات والتأثيثات غير المنتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل تطبيقا لـ " مخطط جودة السياحة الجزائر " التي تستفيد من المعدل المخفض للحقوق الجمركية.

✓ مرسوم رئاسي رقم 15-121 المتضمن التصديق على اتفاق التعاون في مجال السياحة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية بلغاريا الموقع بالجزائر في 28 فبراير سنة 2014.(مرسوم رئاسي رقم 15-121، 13 ماي 2015)

✓ **3.2.المؤسسات الداعمة للسياحة في الجزائر:**

أنشأت الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة السياحة مجموعة من المؤسسات التي تساعد على تطوير القطاع السياحي، نذكر منها ما يلي:

1.3.2.المؤسسات تحت الوصاية: وهي المؤسسات التي توضع تحت تصرف الوزير المكلف بالسياحة ونذكر على سبيل المثال منها ما يلي:

✓ **الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلان في الميدان السياحي:** أنشأ هذا الديوان في 15 مارس سنة 1980. (المرسوم التنفيذي رقم 80-77، 15 مارس 1980)

- ✓ **الديوان الوطني للسياحة:** حيث يقوم بإعداد برامج الترقية السياحية والسهر على تنفيذها. (المرسوم التنفيذي رقم 88-214، 31 أكتوبر 1988)
- ✓ **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي تم إنشاؤها من أجل السهر على حماية مناطق التوسع السياحي، اقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها، القيام بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها). (المرسوم التنفيذي رقم 98-70، 21 فيفري 1998)

2.3.2.مؤسسات التكوين السياحي: وتضم:

- ✓ **المدرسة العليا الوطنية للسياحة:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي أنشأت لكي تقوم بالمهام التالية: (المرسوم التنفيذي رقم 94-255، 17 أوت 1994)

تقديم تكوين عالي متخصص في الدراسة الجامعية والدراسات العليا في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، والعمل على تحسين مستوى المستخدمين التقنيين في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية والسهر على تكوينهم المستمر وتجديد معلوماتهم.

- ✓ **المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية:** هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مقرها تيزي وزو.(المرسوم التنفيذي رقم 94-256 ، 17 أوت 1994.)
- ✓ **مركز الفندقة والسياحة:** هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مقرها بوسعادة، حيث أنشأت هذه المؤسسة في 17 أوت 1994. (المرسوم التنفيذي رقم 94-257).

لقد تم فيما بعد وبالضبط في 09 ماي 2012 تحويل كل من المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية ومركز الفندقة والسياحة إلى معهدين وطنيين للسياحة والفندقة. (المرسوم التنفيذي رقم 12-211).

4.2.تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر

يبين لنا الجدول الموالي حجم الحظيرة الفندقية في الجزائر من حيث العدد والنوع وتطورها خلال الفترة (2007-2017).

جدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الفندقية وعدد الأسرة في الجزائر (2007-2017)

م.فندقية / السنوات	عدد م الفندقية							معدل النمو %	عدد الأسرة	معدل استخدام الأسرة %
	5 نج	4 نج	3 نج	2 نج	1 نج	أخرى	مج			
2007	13	54	145	157	97	674	**1140**	-	85000	67
2008	13	53	142	160	99	680	**1147**	0,6	85876	68

2009	13	57	152	148	101	680	**1151**	0,3	86383	69,2
2010	13	39	77	72	58	893	**1152**	0,08	92377	70,2
2011	13	64	60	74	58	915	**1184**	2,7	92737	82,2
2012	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2013	8	5	38	46	149	928	**1174**	–	98804	–
2014	8	6	39	46	149	781	**1185**	0,9	99605	–
2015	8	6	39	46	158	938	**1195**	0,8	102244	–
2016	–	–	–	–	–	–	–	–	107420	–
2017	–	–	–	–	–	–	–	–	112264	–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: www.ons.dz ,consulté le 01/06/2020–

www.mtatf.gov.dz , consulté le : 01/06/2020–

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور ملحوظ في عدد الفنادق خلال الفترة 2007–2017، لكن بمعدل نمو ضعيف جدا لم يتجاوز نسبة 1 % باستثناء سنة 2011 التي سجل فيها معدل نمو يقدر بـ 2,7 % ، كما أن أغلبية هذه الفنادق غير مصنفة ولا تتماشى مع الطلب الدولي، وقد تراوحت نسبتها بين 60 % و 78 % كأعلى نسبة لها سنة 2015، كما أنه وبالرغم من التزايد في عدد الأسرة إلا أنها غير كافية ولا تستجيب للطلب المحلي والدولي، ما يفسر توافد السياح الجزائريين والأجانب على الجارة تونس، حيث وبالرغم من أن عدد الفنادق بلغ بها 862 فندق سنة 2015 وهو أقل من عددها في الجزائر إلا أن عدد الأسرة لنفس السنة قدر بـ 241 ألف سرير مقارنة بعددها في الجزائر والمقدر بحوالي 100 ألف سرير، ناهيك عن الفرق في جودة الخدمات والأسعار المرافقة لها، وإذا كان هذا فيما يخص تونس فإن ما تتوفر عليها المغرب من فنادق من حيث العدد والنوعية لا يكاد يقارن مع الجزائر، إذ بلغ عدد الفنادق بها سنة 2015 أكثر من 3000 فندق منها حوالي 70 فندق من صنف 5 نجوم.(ماي، 2018، ص ص: 92–93)

لقد قامت الجزائر بعد تحليلها للقطاع السياحي والوقوف على مواطن الضعف فيه بوضع إستراتيجية لتنمية قطاع السياحة آفاق 2015 تتعلق بإنجاز 75000 ألف سرير ذو نوعية جيدة، (وزارة تهيئة الإقليم، الكتاب02، 2008، ص:18) لكن الواقع أثبت أن هذا الهدف لم يتحقق منه سوى 55 % أي حوالي 41000 ألف سرير.

جدول رقم (02): تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة (2007–2017)

الوحدة: مليون سائح

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العدد											

الوافدين	1,74	1,77	1,91	2,07	2,39	2,63	2,73	2,30	1,71	2,04	2,45
المغادرين	1,5	1,53	1,67	1,75	1,71	1,91	2,13	2,83	3,63	4,53	5,058

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصئيات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators consulté le : 03/06/2020

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، حيث تراوح العدد بين 1,74 و 2,45 مليون سائح خلال الفترة 2007-2017، في نفس الوقت نجد تطور ملحوظ في عدد السياح المغادرين إذ وصل العدد سنة 2017 إلى أكثر من 5 ملايين سائح، بمعدل نمو يقدر بـ 10,43 % مقارنة بسنة 2016، ولعل هذا راجع إلى عدم قدرة الحظيرة الوطنية استيعاب هذا العدد من جهة، ومن جهة أخرى قدرة المؤسسات الفندقية الأجنبية على توفير خدمات أحسن وبأسعار تنافسية على غرار دولة تونس والمغرب.

3.مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري:

مما سبق يظهر جليا أن الجزائر سعت ولا تزال تسعى إلى تطوير قطاع السياحة، وذلك إيمانا منها بالدور الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع في تحقيق الأهداف التنموية المرغوبة، ومن خلال إجراء قراءة للأرقام الواردة في الجداول الموالية، حاولنا دراسة تطور مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري ومدى استجابته للجهود المبذولة اعتمادا على بعض المؤشرات الاقتصادية.

1.3. مساهمة السياحة في الإيرادات الجزائرية:

يظهر الجدول الموالي حجم الإيرادات الجزائرية من قطاع السياحة، والتي لا تتناسب وحجم النفقات التي رصدت لهذا القطاع.

جدول رقم (03): حجم الإيرادات والنفقات السياحية في الجزائر خلال (2000- 2017)

الوحدة: مليون دولار

السنة العدد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النفقات	502	613	574	716	595	598	531	679	762	556	632
الإيرادات	334	473	361	324	300	295	326	316	347	246	172
الرصيد	-168	-140	-213	-392	-295	-303	-205	-363	-415	-310	-460

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators consulté le : 03/06/2020

يبين لنا الجدول السابق الخلل أو العجز في ميزان السياحة الجزائري خلال فترة 2007-2017، حيث وبالرغم من التزايد المستمر في حجم النفقات والتي بلغت حد 632 مليون دولار سنة 2017 إلا أن إيرادات الجزائر من السياحة استقرت عند مستوى 172 ملون دولار لنفس السنة، كما نلاحظ أيضا أن عدم وجود تناسب بين حجم النفقات والإيرادات الذي أفضى إلى أرصدة سالبة تطرح العديد من التساؤلات.

بالنظر إلى الجدول رقم (04) نجد أن متوسط النفقات السياحية إلى إجمالي الاستيراد خلال الفترة (2007-2017) جد ضعيف حيث قدر بـ حوالي 1 % وهو أقل من المتوسط العالمي للنفقات السياحية المقدر لنفس الفترة بـ أكثر من 5,5 % وهو ما أنعكس سلبا على الإيرادات السياحية مقارنة بإجمالي الصادرات الجزائرية، حيث قدر متوسط الإيرادات السياحية إلى إجمالي الصادرات بحوالي 0,5 % والذي يعتبر أيضا ضعيف إذا ما قورن بالمتوسط العالمي لذات الفترة والذي قدر بأكثر من 6 %.

جدول رقم (04): نسبة النفقات السياحية إلى إجمالي الاستيراد ونسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي الصادرات (%)

	نسبة النفقات السياحية إلى إجمالي الاستيراد(%)		نسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي الصادرات(%)	
السنوات	بالنسبة للجزائر	بالنسبة لدول العالم	بالنسبة للجزائر	بالنسبة لدول العالم
2007	1,512	5,552	0,527	5,901
2008	1,249	5,215	0,58	5,661
2009	1,171	5,895	0,75	6,392
2010	1,414	5,401	0,535	5,865
2011	1,002	5,039	0,393	5,538
2012	0,959	5,223	0,392	5,642
2013	0,809	5,426	0,475	5,868
2014	0,953	5,985	0,497	6,07
2015	1,204	6,45	0,915	6,546
2016	0,924	6,696	0,751	6,81
2017	1,051	6,569	0,458	6,694

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators consulté le : 03/06/2020

2.3. مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام

الجدول الموالي يبين نسبة مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم (05): نسبة مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام (الجزائر 2007-2017)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	3,22	3,11	3,65	3,39	3,29	3,32	3,55	3,26	3,53	3,59	3,65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

https// www.wttc.org/datagateway , consulté le : 05/06/2020

من خلال ملاحظة الجدول السابق نجد أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام تراوحت بين 3,1 و 3,6 خلال الفترة (2007-2017)، وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن جهود الدولة في تطوير القطاع السياحي بشكل عام ولا عن حجم الاستثمارات التي برمجت لذات الفترة، ولعل ذلك راجع إلى اعتماد الجزائر أكثر على الثروة النفطية خاصة وأن أسعار المحروقات عرفت إرتفاعات قياسية، وبالعكس من ذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب حيث يركزان جهودهما على السياحة فنجد أن نسبة مساهمة هذه الأخيرة في الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة قد تراوحت بين 6,6-10,32 % بالنسبة لتونس و بين 7,98-10,03 % بالنسبة للمغرب (https// www.wttc.org/datagateway).

3.3.مساهمة السياحة في التشغيل

يظهر لنا الجدول الموالي تطور عدد عمال قطاع السياحة في الجزائر

جدول رقم (06): نسبة مساهمة السياحة في التشغيل (الجزائر 2007-2017)

	عدد العمال	معدل النمو	% من إجمالي العمالة
2007	225416	-	2,62
2008	227665	0,99	2,48
2009	269187	18,23	2,84
2010	254091	5,6-	2,61
2011	266571	4,91	2,77
2012	292238	9,6	2,87

2013	321382	9,97	2,97
2014	305910	4,8-	2,82
2015	327306	6,9	2,96
2016	343133	4,8	3,03
2017	360133	4,9	3,11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

https// www.wttc.org/datagateway , consulté le : 05/06/2020

نلاحظ من الجدول رقم 06 أن هناك تطورا ملحوظا في عدد العمال في قطاع السياحة، حيث ارتفع عدد العمال من 416 225 عامل سنة 2007 إلى 133 360 عامل سنة 2017، أي بزيادة مقدرة بأكثر من 50 % ، ولعل ذلك راجع إلى حجم الاستثمارات التي برمجت خلال الفترة المذكورة، وبالرغم من ذلك تبقى نسبة مساهمة السياحة في التشغيل ضئيلة إذ لم تتجاوز 3,11 % بالنظر إلى إمكانات الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بتونس والمغرب حيث بلغت نسبة المساهمة في المتوسط لكل من الدولتين حوالي 7 % .

في الأخير و من خلال الأرقام المبينة في الجداول السابقة والتي تتعلق ببعض المؤشرات الاقتصادية وبمقارنتها بمخطط الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 في مرحلته الأولى (2008-2015) نجد الواقع كان بعيدا عن المأمول، حيث سجلت الجزائر سنة 2015 (1,71 مليون سائح (جدول رقم 02)، عدد الأسرة 244 102 سرير (جدول رقم 01)، الإيرادات السياحية قدرت بـ 347 مليون دولار (جدول رقم 03)، وفيما يخص عدد مناصب الشغل (جدول رقم 06) فقدرت بـ 306 327، في حين كان من بين أهداف المرحلة الأولى للمخطط في آفاق 2015 ما يلي (وزارة تهيئة الاقليم، الكتاب 02، 2008، ص:18) : (وصول عدد السياح إلى 2,5 مليون، بلوغ عدد الأسرة 869 159 سرير، تحقيق 1500-2000 مليون دولار كإيرادات سياحية، والوصول بمناصب الشغل إلى 000 400 منصب)، وهي أهداف لم تتحقق كما رأينا.

4.إستراتيجية السياحة في الجزائر آفاق 2030

إن السياحة ليست فرعا أو ولا قطاعا للنشاط بل هي صناعة فتية توفق بين ترقية السياحة والبيئة عموما، وفي الجزائر على وجه الخصوص لا يمكن اعتبار السياحة خيارا بل هي ضرورة وطنية على اعتبار أنها تشكل محركا للتنمية، لما لها من آثار مباشرة أو غير مباشرة على التشغيل، ميزان المدفوعات، وكذا على القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة التقليدية، الأشغال العمومية، والخدمات بأنواعها).

1.4.المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « SDAT 2030 »:

إيمانا بقدرة السياحة على إحداث طفرة التنمية المبتغاة فقد سعت الحكومة الجزائرية بعد تشاور ونقاش وطني واسع جهوي ومحلي، جمع العديد من الفاعلين والمتعاملين في السياحة، إلى وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « SDAT 2030 » والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية « SNAT 2030 »

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « SDAT 2030 »: هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، قصد الارتقاء بها درجة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية وقدم من هذا المنطلق لمجمل أنحاء البلاد ولكل من أجزاء الإقليم الوطني التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار تنمية مستدامة.(وزارة تهيئة الإقليم، الكتاب01، 2008، ص04)

1.1.4.أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « SDAT 2030 »:

تبحث السياسة السياحية الجديدة في الجزائر من خلال هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

- ترقية اقتصاد يعتمد على السياحة كبديل لاقتصاد المحروقات الناضب؛
- العمل على ترقية القطاعات الأخرى بشكل ينسجم مع إستراتيجية السياحة لإحداث حركية شاملة على المستوى الوطني في إطار المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية؛
- العمل على ترقية السياحة ضمن ضوابط المحافظة على البيئة، في إطار ما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة؛
- تثمين التراث التاريخي والثقافي الذي يعبر عن مكانة وجاذبية كل إقليم داخل التراب الوطني للسياح؛
- تحسين صورة الجزائر وجعلها وجهة سياحية بامتياز ومقصدا للسياح الدوليين.

بالإضافة إلى الأهداف سابقة الذكر فإن الجزائر ومن خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « SDAT 2030 » تهدف إلى بلوغ أهدافا مادية وأخرى نقدية نذكرها فيما يلي: (ANDT, 2018, P24)

- الرفع من القدرة الاستيعابية للحظيرة الفندقية مطلع 2030 إلى 000 360 سرير؛
- خلق ما يقارب 000 900 منصب شغل مباشر وغير مباشر؛
- الوصول بعدد السياح الوافدين إلى الجزائر بما فيهم الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج إلى حوالي 11 مليون مطلع 2030؛
- بلوغ الإيرادات السياحية قيمة 800 8 ميلون دولار أمريكي؛
- جعل حصة السياحة تقدر بـ 5-6 % من الناتج الداخلي الخام؛

- فيما يخص التكوين فقد عزمت الجزائر على بلوغ حوالي 000 206 مقعد بيداغوجي بالنسبة لكل من الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز التكوين.

2.1.4.المخططات الجزئية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « SDAT 2030 »:

يستدعي الموقع الجديد للسياحة الجزائرية لإنعاش سريع ومستدام للسياحة وعودة الجزائر إلى الساحة الدولية التنفيذ المتزامن مع للمخططات الجزئية أو الحركيات الخمسة التالية:(وزارة تهيئة الاقليم، الكتاب02، 2008، ص:20-60)

1.2.1.4.الحركية رقم 01: مخطط الجزائر الوجهة

تعتبر ترقية صورة الجزائر مسألة غاية في الأهمية لكي تصبح وجهة سياحية بامتياز، ولتحقيق ذلك لابد من إجراء تحليل وتشخيص لصورة الجزائر التي عانت ولا تزال فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية كانعدام الأمن، وانغلاق شعبها أو حتى بعض صور الفوضى التي تطال العديد من القطاعات، ولأجل محو أو التغلب على هذه الأفكار السلبية لابد على الجزائر من استخدام أوراقها المربحة، خاصة وأنها تتميز بتنوع في المناخ الذي أكسبها تنوع في المنتوج السياحي (سياحة شاطئية، سياحة جبلية، سياحة داخلية، سياحة صحراوية)، الموقع الممتاز والذي جعلها تربط بين أوروبا وأفريقيا، اتساع رقعتها الجغرافيا جعل منها تحتضن العديد من الثقافات الفرعية (التنوع الثقافي)

إن جعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز يمر بالضرورة عبر إستراتيجية ترويجية فعالة تضمن تحقيق أهداف مخطط الجزائر كوجهة والتي تتمثل أهمها في:

- بناء صورة جديدة للجزائر وتقوية شهرة الوجهة؛
- إبراز الميزات الجوهرية للوجهة؛
- تنظيم حملات اتصال متعددة التأثير؛
- إعداد تحليل متخصص عن العرض الحالي في الجزائر وكذا تحليل المنافسة؛
- تمييز وجهة الجزائر بالمقارنة مع دول الجوار؛
- التكفل بالتدفق المتزايد للسياح.

إن تقييم الفعالية التسويقية في جذب السياح قد انعكس على ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر والتي جاءت في مراتب متأخرة، ولنثبت ما تناولناه فإن حركة السياحة الوافدة عرفت تذبذب وانخفاض، ومما يؤكد أن الجهود التسويقية المبذولة لم تساهم في زيادة الحركة السياحية بالشكل المناسب والوصول إلى تحقيق الهدف المسطر لآفاق 2015 وهي تحقيق 2,5 مليون سائح. (وزارة تهيئة الإقليم، الكتاب02، 2008، ص: 18)

أما إستراتيجية علامة الوجهة السياحية فجاءت الجزائر ضمن تقرير تنافسية القطاع السياحي(الوجهة السياحية) لسنة 2015 في المرتبة 135 من أصل 141 دولة سياحي، (world economic forum 2015, P :73) والمرتبة 118 من أصل 136 دولة مشاركة في نفس التصنيف سنة 2017

(world economic forum, 2017,P :81)، مما يستوجب إعادة النظر في تنفيذ مخطط تسويق الوجهة السياحية والذي يعاني بعض القصور في تطبيقه، بالرغم من التحسن المحقق.

2.2.1.4.الحركية رقم 02: مخطط الأقطاب السياحية للامتياز

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز، موجودة على رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدارات السياحية، والتي تساعد على تحقيق مشروع التنمية الإقليمية بالتركيز على البعد الاجتماعي (الاحتياجات الأولية للسكان)، البعد الثقافي للإقليم (خصائص ومميزات الإقليم)، البعد التجاري (الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السوق).

إن الأقطاب السياحية للامتياز نابعة من فكرة مفادها أن الجزائر ككل لا يمكن أن تكون وجهة سياحية، وعلى هذا الأساس فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 أوصى بإجراء عقلاني براغماتي يهدف إلى اختيار وترتيب المواقع التي ستتركز فيها التدفقات السياحية بالنظر إلى خصائص كل موقع، وقد تم تحديد سبعة مواقع سياحية للامتياز منها ثلاثة في الشمال (شمال شرق، شمال وسط، شمال غرب) وأربعة في الجنوب (جنوب شرق " الواحات"، جنوب غرب "توات– القرارة"، الجنوب الكبير "الطاسيلي"، الجنوب الكبير "الهقار"، والتي تهدف إلى:

- تحسين جاذبية القطب وتنافسية الجزائر في السياحة؛
- تطوير الأقطاب تبعا لمميزات كل قطب (سياحة حموية، شاطئية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية والتجوال، السياحة العلاجية، السياحة الثقافية؛
- إشراك السكان المحليين في تنمية الأقطاب السياحية؛
- ضمان الامتياز لصورة جودة السياحة في الجزائر؛
- خلق تكامل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المركبات السياحية على كامل تراب القطب.

هذا وقد وضعت الجزائر من أجل ذلك رفع عدد الأسرة خاصة ذات النوعية الرفيعة مخطط خاص بالأقطاب السياحية للإمتياز وتحديد المشاريع ذات الأولوية من أجل إنجاز: (وزارة تهيئة الإقليم، الكتاب04، 2008، ص 15–16)

- **فنادق السلسلة:** بطاقة إيواء 29386 سرير.
- **القرى السياحية للامتياز:** وعددها 20 قرية سياحية ممتازة.

غير أن61 ,11 % فقط من المؤسسات الفندقية التي تستجيب للمعايير الدولية بعدما كان 10% خلال الدراسة المعدة من طرف الحكومة الجزائرية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية سنة 2000.

كما أن العراقيل المتعلقة أساسا بالعقار بصفة عامة والعقار السياحي بصفة خاصة على المستوى الوطني جعل الحكومة الجزائرية عاجزة على تجسيد هذه الأقطاب، والتي لم تنطلق إلى غاية يومنا هذا.

3.2.1.4.الحركية رقم 03: مخطط نوعية السياحة

يهدف هذا المخطط إلى تحسين نوعية أو جودة العرض السياحي من خلال التركيز على التكوين والتعليم وإدراج تكنولوجيا المعلومات تماشيا مع التطورات التي شهدها القطاع السياحي على المستوى العالمي، وتماشيا مع هذا المسعى فقد قامت الدولة الجزائرية بافتتاح مدرستين للسياحة وتحديث المدارس الثلاثة الموجودة واستحداث سبعة مؤسسات للتكوين المهني المتخصص في السياحة، وقد بدأ تنفيذ مخطط النوعية مع أربع شركاء أساسيين هم: الفنادق، المطاعم الفاخرة، وكالات السياحة والسفر، الغرف السياحية المحلية الرئيسية.

كما تم إدراج العديد من التخصصات على مستوى مراكز التكوين والمعاهد والجامعات من أجل المساهمة في توفير يد عاملة مؤهلة على مستوى القطاع السياحي الجزائري وتحسين جودة التعليم والتكوين السياحي، هذا من جهة أما من جهة أخرى والمتعلقة بانضمام المؤسسات السياحية في مخطط النوعية، يعد غير كاف حيث كان لابد من مرافقة ذلك بتقييم لجودة الخدمات السياحية في المؤسسات السياحية من وجهة نظر متلقي الخدمة حتى يتم إرضاءهم وكسب ولائهم، من خلال التوجه نحو الزبون لنجاح العملية التسويقية وأداء المؤسسة السياحية في أسواقها.

كما أن نسبة انخراط المؤسسات السياحية ضمن هذا المسعى فنجدها ضعيفة فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الوكالات السياحية المنخرطة في مخطط النوعية حوالي 8.96 % سنة 2017 و7.61 % لسنة 2018 فقط مما تستدعي الضرورة مرافقة كل المؤسسات وتحسيسها بضرورة هذا التوجه أو المسعى.

4.2.1.4.الحركية رقم 04: مخطط الشراكة العمومية – الخاصة

يمكن الحديث عن شراكة عمومية – خاصة فقط عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة بفعالية والعمل على تطوير السياحة من منطلق تقسيم الموارد وتحمل المخاطر وتوزيع الأرباح، حيث تلعب الدولة والجماعات المحلية في هذا الإطار دورا مهما في المجال السياحي يتعلق بتهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية والسهر على توفير الأمن للأشخاص والممتلكات، في حين يعمل القطاع الخاص على ضمان أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي وتسويق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف.

5.2.1.4.الحركية رقم 05: مخطط تمويل السياحة

إن تضارب المصالح بين القطاعين العام والخاص من جهة، والتطور التي تشهده الدول من حيث التنافسية جعل من قطاع السياحة في الجزائر قطاعا هشا، وبحكم أن السياحة هي نشاط صناعي يمكن الجزائر من تحقيق التنمية بالرغم من بطء العائد على الاستثمار فيها، فقد تم أخذ ذلك بعين الاعتبار في مخطط التمويل من طرف الدولة التي تعهدت بدعم ومرافقة الاستثمار السياحي، وذلك من خلال جملة من الإجراءات التي وضعت كأهداف لمخطط التمويل وهي كما يلي:

- حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة والسهر على عدم توقف المشاريع السياحية مهما كان السبب؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى منح حوافز ضريبية كالإعفاء من القيمة المضافة بالنسبة لنشاطات السياحة العلاجية مثلا، وكذا منح حوافز مالية متمثلة في تخفيف إجراءات منح القروض وتمديد فترة استحقاقها؛
- مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار وفي تقدير المخاطر وكذا تمويل عتاد الاستغلال باهظ الثمن.

كما شمل مخطط التمويل دفتر المستثمر السياحي والذي يحتوي على كل النقاط والمحاور المتعلقة بالاستثمار السياحي، وهذا من أجل تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على خوض غمار الإستثمار بالجزائر.

إلا أن هذا الأمر يتطلب توفير مناخ جيد ومناسب للاستثمار، والذي لا يزال يعاني بعض القصور والمشاكل، حيث ستتجه الإستثمارات السياحية إلى دول أخرى تمتلك ميزة تنافسية في هذا المجال، وتبين تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس حول تنافسية قطاع السياحة والسفر (بيئة الأعمال السياحية) أن الجزائر تقع في مرتبة متأخرة نسبيا، حيث احتلت الجزائر المرتبة 121 من أصل 141 دولة سياحية مشاركة في التصنيف لسنة 2015 ضمن مؤشر بيئة الأعمال السياحية ثم شهدت تحسنا خلال تقرير التنافسية لسنة 2017 أين بلغت 110 من أصل 136 دولة مشاركة في التصنيف. (world economic forum, 2017, P :81)، أما تقرير 2019 فقد سجلت الجزائر المرتبة 118 من أصل 140 دولة (world economic forum, 2019, P :70)

5.الخاتمة:

بالرغم من المجهودات التي بدلتها الحكومات المتعاقبة على الجزائر في سبيل تطور قطاع السياحة، وبالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر والتي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية بامتياز، إلا أن قطاع السياحة ظل قطاعا هامشيا يفتقر إلى الجدية في تطويره مادامت المحروقات لم تنضب بعد، وهو ما أفضى إلى مجموعة من النتائج نذكر بعضا منها فيما يلي:

- تتوفر الجزائر على العديد من المقومات التي يمكن أن تجعلها وجهة سياحية بامتياز؛
- هناك نية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر والتي تجلت من خلال إصدار مجموعة القوانين والمراسيم، غير أنها تعتبر من دون جدوى ما لم يتم السهر على تنفيذها؛
- تطور في عدد المؤسسات الفندقية وعدد الأسرة خلال الفترة (2007-2017) لكن يبقى أقل مما سطر له من أهداف لنفس المرحلة؛
- بالرغم من التزايد المستمر في حجم النفقات إلا أن ميزان السياحة الجزائري سجل عجزا كبيرا خلال فترة 2007-2017؛

- إن مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام خلال (2007-2017) لا تزيد في المتوسط عن 3,14 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بدول الجوار (الناتج الداخلي الخام بالنسبة لتونس حوالي 8,55 % وبالنسبة للمغرب حوالي 8,16 %)، وهذا راجع إلى عدم إعطاء هذا قطاع السياحة ما يستحق من طرف الحكومة الجزائرية والتركيز على قطاع المحروقات؛
- الأرقام المبينة في الجداول السابقة والتي تتعلق ببعض المؤشرات الاقتصادية وبمقارنتها بمخطط الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 في مرحلته الأولى (2008-2015) نجد أن الواقع كان بعيدا عن المأمول؛
- أن الجهود التسويقية المبذولة لم تساهم في زيادة الحركة السياحية بالشكل المناسب والوصول إلى تحقيق الهدف المسطر لآفاق 2015 وهو تحقيق 2,5 مليون سائح؛
- جاءت الجزائر ضمن تقرير تنافسية القطاع السياحي لسنة 2015 في المرتبة 135 من أصل 141 دولة سياحي، والمرتبة 118 من أصل 136 دولة مشاركة في نفس التصنيف سنة 2017 فيما يخص إستراتيجية علامة الوجهة؛
- حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس حول تنافسية قطاع السياحة والسفر جاء ترتيب الجزائر متأخرة نسبيا، فقد احتلت الجزائر المرتبة 121 من أصل 141 دولة سياحية مشاركة في التصنيف لسنة 2015 ضمن مؤشر بيئة الأعمال السياحية ثم شهدت تحسنا خلال تقرير التنافسية لسنة 2017 أين بلغت 110 من أصل 136 دولة مشاركة في التصنيف؛
- أن العراقيل المتعلقة أساسا بالعقار بصفة عامة والعقار السياحي بصفة خاصة على المستوى الوطني جعل الحكومة الجزائرية عاجزة على تجسيد مخطط الأقطاب السياحية للامتياز، والتي لم تنطلق إلى غاية يومنا هذا.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، (الكتاب01، الجزائر، 2008).
- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية،(الكتاب02، الجزائر، 2008).
- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، المخطط العملي،(الكتاب04، الجزائر، 2008).
- الهذبة مناجلية، الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 26، مارس 2017.

- علي ماي، 2018 دور التسويق في تطوير القطاع السياحي، دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
- إلياس بوضياف و علي ماي، 2018 مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، المؤتمر الدولي الثاني حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة – الواقع والمأمول–، 11–12 ديسمبر 2018 ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر.
- قانون رقم 03–03 مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 19 فيفري 2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 07–86 مؤرخ في 11 مارس 2007، يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة في 14 مارس 2007.
- مرسوم تنفيذي رقم 11–77 مؤرخ في 16 فيفري 2011، يتضمن الاعلان عن مناطق التوسع السياحي بولاية الطارف، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة في 20 فيفري 2011.
- قرار وزاري مؤرخ في 10أفريل 2013، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 25 سبتمبر 2013.
- مرسوم رئاسي رقم 15–121 المؤرخ في 13 ماي سنة 2015، المتضمن التصديق على اتفاق التعاون في مجال السياحة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية بلغاريا الموقع بالجزائر في 28 فبراير سنة 2014. الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 27 ماي 2015.
- مرسوم تنفيذي رقم 80–77 مؤرخ في 15 مارس 1980، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والاعلام في الميدان السياحي، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 18 مارس 1980.
- مرسوم تنفيذي رقم 88–214 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة في 2 نوفمبر 1988، ص: 1497.
- مرسوم تنفيذي رقم 98–70 مؤرخ في 21 فيفري 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة في 1 مارس 1998، ص: 30.
- مرسوم تنفيذي رقم 94–256 مؤرخ في 17 أوت 1994، يتضمن إنشاء المدرسة العليا الوطنية للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد، 54، الصادرة في 24 أوت 1994، ص: 15.
- مرسوم تنفيذي رقم 94–256 مؤرخ في 17 أوت 1994، يتضمن إنشاء المعهد الوطني للتقنيات السياحية والفندقية، الجريدة الرسمية، العدد، 54، الصادرة في 24 أوت 1994، ص: 22.

- مرسوم تنفيذي رقم 12-211 مؤرخ في 09 ماي 2012، يتضمن تحويل كل من المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية ومركز الفندقة والسياحة إلى معهدين وطنيين للسياحة والفندقة، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة في 13 ماي 2012.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

Agence nationale de développement du tourisme, evaluation de la mise en œuvre du schema directeur d'amenagement touristique (SDAT) pour la période 2008-2018, (constantine, 2018).
world economic forum, the travel & tourism competiveness report،(Switzerland ,2015).
world economic forum ،the travel & tourism competiveness report ،(Switzerland ,2017).
world economic forum ،the travel & tourism competiveness report ،(Switzerland , 2019).
http://whc.unesco.org consulté le : 28/05/2020
www.ons.dz , consulté le : 01/06/2020
www.mtatf.gov.dz , consulté le : 01/06/2020
https://databank.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/ 1ff4a498/ popular-Indicators consulté le: 03/06/2020
https// www.wttc.org/datag